

واقع الأقليات (المكونات) القومية والدينية في إقليم كردستان العراق (دراسة في الجغرافيا السياسية)

ا.م.د. حميد عبدالله صالح

كلية التربية الاساسية/جامعة صلاح الدين

hamed.salih@su.edu.krd

الخلاصة:

يأتي البحث في حل مشكلة الأقليات في وقت تلاحظ فيه ظاهرة تسمى (ظاهرة يقظة الأقلية) حول العالم، وهي ليست ظاهرة جديدة في منطقة الشرق الأوسط، بل بداياتها التاريخية تعود للحرب العالمية الأولى، عندما انقسمت الإمبراطوريات إلى قطع صغيرة وظهرت الدول المزعومة. خلال هذه الفترة، تم تقسيم العديد من الجنسيات والديانات بين هذه الدول ضد إرادتهم وأصبحوا أقلية، وأصبحت هذه الدول متنوعة إثنوغرافياً، وتشكل كلاً موحداً ومتناغماً، وغالباً ما يكون مستقرًا سياسياً، يتجلى على الرغم من قوته وإقليمه. والوضع السياسي الدولي، بينما يؤدي التنوع أو (الاختلاف العرقي) إلى عدم الاستقرار وضعف التماسك والتكامل بين أفراد نفس المجتمع، مما يزيد من تعقيد الإدارة والنظام السياسي لهذه الدولة، وبالتالي يضعفها على مختلف المستويات (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والعسكرية). لاسيما اذا كانت للدولة أعداء يستغلون هذا التعدد الاثني ومن ثم يعملون على تمزيق وحدتها من خلال إثارة النزعات الدينية والمذهبية ودعمها مادياً وعسكرياً. ونظراً لأهمية هذا الموضوع وتأثيراته رأينا انه من الأجدر تخصيص بحث علمي يدرس واقع الاقليات في إقليم كردستان العراق، من خلال محاور البحث، والتي تتضمن أربعة مباحث. خصص المبحث الأول لدراسة اطار نظري للأقلية بشكل العام، والمبحث الثاني خصصناه للمبحث في أهم الاقليات القومية والدينية التي تعيش في إقليم كردستان، وفي المبحث الثالث بينا أهم حقوق الأقليات في إقليم كردستان، وفي المبحث الرابع نتطرقنا الى دراسة حقوق الاقليات في مسودة الدستور كوردستان العراق. ويكمن هدف الدراسة في معرفة واقع الاقليات في إقليم كردستان من حيث تنوعهم وحقوقهم، وفي الخاتمة توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات والاستنتاجات.

الكلمات المفتاحية (مكونات، أقلية، أقلية قومية، أقلية دينية، حقوق الأقليات)

اولاً:مقدمة:

أو يتكلمان لغة واحدة أو يعبدان إلهًا واحدًا، ففيها من الأجناس العرب والكرد والتركماني والاثوريين والأرمن...الخ. ومن الأديان والطوائف فرق عديدة متباينة: منها اليعاقبة والنساطرة القديمتان، ومنها الملة الإسلامية، والصابئة واليزيدية واليهود وما إلى ذلك.

ثانياً-مشكلة الدراسة:-

تتمثل مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

ماهي اهم الاقليات القومية و الدينية في كردستان العراق؟.

هل هناك التباين المكاني للاقليات القومية و الدينية في كردستان العراق؟.

هل هناك الحقوق و إمتيازات السياسية و الاجتماعية و الثقافية للاقليات في منطقة الدراسة؟.

ماهي الحلول و المعالجات المناسبة للاقليات في كردستان العراق؟.

ثالثاً-أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في معرفة الآتي:-

١- أسباب ظهور الأقليات في اقليم كردستان..

٢- محاولة الكشف عن العلاقة بين سكان كورد وهذه الأقليات.

٣- معرفة التوزيع الجغرافي وواقع حقوق الأقليات في اقليم كردستان.

رابعاً:أهداف الدراسة :-تسعى الدراسة الى:

١- بيان طبيعة التنوع الاثني في اقليم كردستان العراق.

٢- معرفة حجم هذه الاثنيات القومية والدينية والمذهبية، وتحديد توزيعها الجغرافي.

٣-توضيح حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية

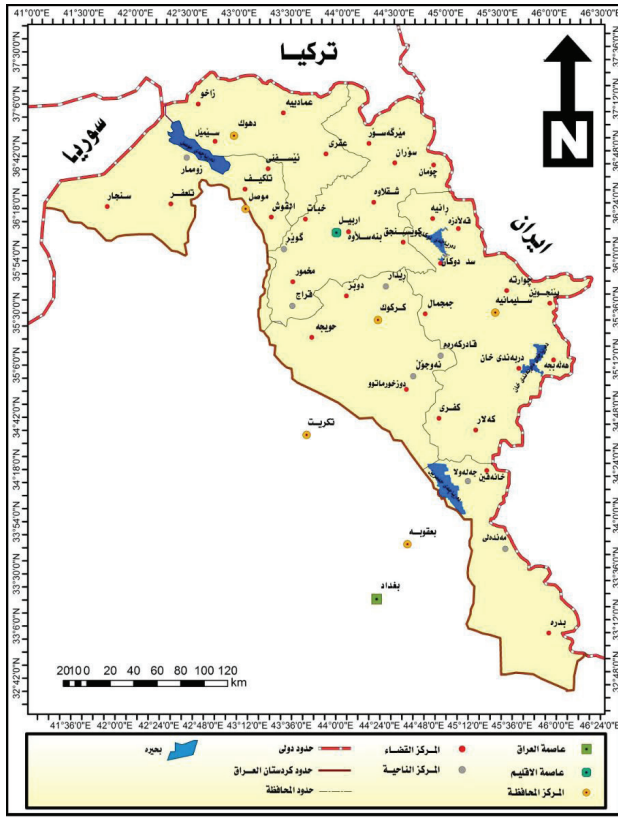
خامساً:فرضية الدراسة :- تضع الدراسة فرضية مفادها ما يلي :-

ان كردستان العراق اقليم متنوع اثنياً، لتعدد قومياته واديانه ومذاهبه التي سكنته منذ القدم.

من المعروف بأن الرقعة الجغرافية يمثل العنصر الاساس في تكوين الشخصية القومية لاي مجموعة سكانية، فالموقع الجغرافي يعد القاعدة الاساسية التي تقوم عليها نشاطات الافراد والجماعات، وما ينتج من ذلك من وحدة الاهداف والمصالح والثقافات ومن المعروف بأن الأقليات وُجِدت منذ القدم، نتيجة عدم استقرار الجماعات السكانية عبر التاريخ، ومن جراء تشابك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للقوى البشرية، وعلى هذا الأساس تكوّنت الفوارق في البنى الاجتماعية والبشرية المختلفة، ونشأ الاختلاف في توزيع الثروات والموارد وأدت إلى ظهور أقلية وأكثريّة، ونلاحظ أن اغلب محاور الصراعات حول الحقوق والمواطنة والموارد والأرض منذ أقدم العصور وحتى اليوم تبرز حول الأقلية والأكثريّة.

الجغرافية السياسية تهتم بمستقبل الدول سياسياً وتهتم باستشراف المستقبل بمعنى أنها تتعامل مع الدول كظواهر ليست ثابتة أو ساكنة وإنما تخضع للتمدد والانكماش، وظاهرة الأقليات (كأي أقلية) أيضاً ليست ثابتة وساكنة وتخضع للتمدد والانكماش. والمتتبع للحقوق والحريات في اقليم كردستان يلاحظ انسجام نسبي في علاقة الأقلية بالأكثريّة في الوقت الحاضر. لذا جاء هذا البحث جواباً لتساؤلات عدة اثيرت حول واقع الاثنيات في الاقليم والكثير من دول العالم القديم والحديث، وتبين ان اقليم كردستان يمتاز عن غيره من الأقطار المجاورة لها وبعض بلدان العالم والقوميات والطوائف الدينية والمذهبية وكثرة الأقليات فيه وتنوعها، وفي الاقليم يظهر التحام وارتباط العناصر التاريخية والجغرافية بصورة جلية ففي بقعة جغرافية جمع الله مزيجاً من الأجناس والطوائف قد لا تجد مثيلاً له في أي بقعة أخرى من بقاع الأرض، فإذا قمت بجولة في السهول والجبال ومحافظات كردستان ستمت بأقليات عديدة من الأجناس والطوائف القديمة غرسها التاريخ في تلك المنطقة وكأنها تجرت على مر الأيام فغدت أثار طريفا للعوامل القومية والاجتماعية والدينية التي تمخض بها الشرق الأوسط من أقدم العهود، وقلما أن تلتقي في هذه الفسيفساء من الأجناس قوميين ينتميان إلى جنس واحد

خارطة الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة بالنسبة لدوائر العرض والدول المجاورة



المصدر: <https://krso.gov.krd/ar/map/kurdistan-region>

١: الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم الأقلية:

١-١- مفهوم الأقلية: وتدرج الأقليات تحت إطار كلي جامع في المجتمعات الإنسانية؛ سواء كانت هذه المجتمعات إسلامية أو غير إسلامية، فلا تكاد أمة من الأمم على وجه الأرض تخلو من وجود أقليات فيها، سواء كانت هذه الأقلية أقلية لغوية مثل الأقلية الفرنسية في كندا، أم أقلية عرقية مثل الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية، أم أقلية طائفية مثل الشيعة في المملكة العربية السعودية، أم أقلية قومية مثل الأقلية التركمانية في العراق.. وكل ما يتعلق بدراسة الأقليات وتوزيعها وأسباب نشأتها واستشراف مستقبلها يُدرس في فرع الجغرافيا السياسية. فبحسب إحصائيات منظمة اليونسكو يوجد في العالم نحو

هنالك دور واضح واثربارز للتركيب الاثني في استقرار اقليم كوردستان على طول العقود الماضية. ٣- للاقليات القومية و الدينية الحقوق و الامتيازات السياسية و الاجتماعية و الثقافية في كوردستان العراق. ٤- هناك الحلول و المعالجات المناسبة للاقليات في منطقة الدراسة.

سادسا: التبويب العلمي لدراسة:

يقسم البحث إلى اربعة مباحث، يضم المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم الأقلية، والمبحث الثاني: اهم الاقليات القومية و الدينية لاقليم كوردستان. والمبحث الثالث: حقوق الاقليات في اقليم كوردستان. المبحث الرابع: حقوق الاقليات (المكونات) في مسودة الدستور كوردستان العراق.

سابعا: حدود البحث:

يعد احد الاسس الرئيسة التي يهتم بها الجغرافي، إذ إن لكل مكان على المسرح الجغرافي موقعه الخاص الذي يفرقه عن غيره، وتتعدد اقاط الموقع منه: الفلكي والجغرافي (سماك، ١٩٨٨، ص ٧٥). فيما يخص اقليم كردستان العراق فإنه يقع بين دائرتي عرض (٧٠-٣٤) و (٢٢-٣٧) شمالاً، وخطي طول (٤١-٠٨) و (١٨-٤٦) شرقاً (طالب، ١٩٩٥، ص ٢٢). انظر خارطة (١) ويجاور اقليم كوردستان العراق اربع دول، هي: ايران وتركيا وسورية والعراق (الذي يشكل الاقليم جزءاً منه)، وبسبب الأحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة كان لموقع الإقليم الجغرافي أهمية بالنسبة لدول الجوار، فقد ادى سقوط الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى الى رسم الحدود الشمالية لدولة العراق التي تشكل حالياً الحدود الشمالية للاقليم، اما الحدود الشرقية فقد رسمت بموجب اتفاق ارضوم التي عقدت بين الدولتين العثمانية و الايرانية عام ١٨٤٧ (وزارة الخارجية العراق، ١٩٦٠، ص ٢).

اما بالنسبة للزمان يركز هذا البحث على تتبع مراحل التنوع والتوزيع الاثني منذ نشوءه حتى الوقت الرهان واهم الاحداث التاريخية التي مرت بالمجتمع الكوردستاني.

اجتماعي أدنى تعاني من حرمان من الاشتراك الكامل في حياة المجتمع و التمتع بنفس المستوى مع الحقوق و الامتيازات لجماعة الأغلبية، و بالتالي نستفيد من هذه التعاريف أن الأقلية هي الجماعة العرقية الأقل عددا و غير المسيطرة سياسيا و بالتالي اجتماعيا و اقتصاديا.. و تختلف الأقليات باقليم كوردستان من حيث العرق أو الدين أو اللغة، كالتركمان الذين يتكلمون لغة مختلفة عن لغة الدولة التي يعيشون فيها، الايزيديين يتكلمون بنفس اللغة ولكن الديانة هي التي تجعلهم أقلية في اقليم التي يعيشون فيها، إن مفهوم الأقلية بمختلف الإشكالية التي تقوم عليها سواء في الدين أو بالعرق أو باللغة فإنها أقلية ثقافية نظرا لاختلاف ثقافتها عن باقي السكان الذين يعيشون داخل الإقليم، فثقافة الأقلية تختلف عن ثقافة الاقليم التي تنتمي إليها الأقلية، وتظل الأقلية محتفظة بهذه الثقافة حتى تحافظ على وجودها. وأمام كثرة الأقليات في كردستان وتنوعها، واختلاف تقاليدها وثقافتها ومعتقداتها ولغاتها، يشكل الدين أو المعتقد واللغة والثقافة عنصرا قويا نظرا للبعد الحضاري الذي يشكله وعليه فالباحث يرى أن الأقلية هي:

«جماعة أقل أهمية من الناحية الديموغرافية، يتشارك أفرادها عناصر الهوية ويتناغمون معها بكل وضوح، ويعيشون في اقليم كوردستان، ويختلفون عن بقية السكان في الخصوصيات الإثنية واللغوية والعادات والتقاليد، ويكونون في بعض الاحيان ضحية للتهميش والإقصاء من طرف المجموعات الأخرى أو من طرف الدولة عبر تشريعات غير منصفة».

٢-١- العوامل المحددة لمفهوم الأقلية

من التعاريف السابقة لمفهوم الأقلية يمكن الإشارة إلى مجموعة من المحددات اللازمة التي تتحكم إلى حد كبير في بلورة مفهوم واضح للأقليات تتلخص فيما يلي: (الديب، ١٩٩٦، ص ١٠١)

٢-١-١: العامل المجتمعي :

يعد هذا من الضوابط الأساسية لمفهوم الأقلية، إذ لا يمكن وصف أي مجموعة على أنها أقلية بمجرد انهم

١٠٠٠٠ الف أقلية عرقية ولغوية ودينية (سلطان، ٢٠١٠، ص ٥٥) تختلف تعريفات الأقلية بحسب الانتماء والموقع والهدف والوظيفة الذي ينطلق منه التعريف ويمكن إيجاد بعض التعاريف للأقلية منها: ا-تعريف محكمة العدل الدولية: مجموعة من الأفراد يعيشون في دولة ما أو منطقة ما، وينتمون إلى أصل، أو دين، أو لغة، أو عادات خاصة، وتوحدتهم هوية قائمة على واحدة أو أكثر من هذه الخصائص. ويتضامنون معا ويعملون على المحافظة على تقاليدهم، والتمسك بطريقة عبادتهم، والتأكيد على تعليم ونشأة أولادهم طبقا لروح هذه التقاليد، مقدمين المساعدة لبعضهم البعض والعيش المشترك وفقا للقوانين المتبعة داخل بلدهم (ر شماوي، ٢٠٠٢، بلاص) ب- تعريف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية: الأقلية جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقياً أو قومياً أو دينياً أو لغوياً. وهم كثيرا يعانون من نقص نسبي في القوة، ومن ثم، يخضعون لبعض أنواع الاستعباد والاضطهاد والمعاملة التمييزية.

ويرى البعض أن المعيار العددي والأقلية العرقية لا يجب أن تكون شرطا لتكون أقلية، إنما لابد من الأخذ في الاعتبار المعيار الاجتماعي، أي الأهمية التي تتمتع بها الجماعة البشرية المعنية ويضربون لذلك مثلا بزنج جنوب إفريقيا الذين كانوا قبل الاستقلال -ولا يزالون- يشكلون الأغلبية بالنسبة للبيض، ومع ذلك ونظرا لسيطرة البيض على كل شيء في الدولة وتهميش السود واحتقارهم فقد اعتبرهم البيض أقلية رغم كثرة عددهم، ولكن هذا الوضع قد تغير بعد الاستقلال سنة ١٩٩٤ وأصبح البيض هم الأقلية عدديا واجتماعيا في جنوب إفريقيا. (بغدادى، ٢٠٠٢، ص ٧٧)

ج- وفي الموسوعة البريطانية : « الأقلية هي جماعة يرتبط أفرادها فيما بينهم من ثانيا وروابط معينة حال وحدة الأصل أو اللغة أو العقيدة الأتنية كما يشعر هؤلاء الأفراد بأنهم مختلفون بصدده هذه الروابط من أغلبية سكان دولتهم بصله العرق ». (عبدالعزيز، ٢٠٠٢، ص ١٩٤)

وعليها نستنتج من هذه التعاريف أن مفهوم الأقلية مرهون بوجود جماعة أقل عددا وغير مسيطرة، ذات وضع

الإنسان وثقافته، وإحدى أهم التعبيرات عن هويته. ولذا تتسم القضايا المرتبطة باللغة غالباً بدرجة كبيرة من العاطفية والأهمية في نظر جامعات الأقليات اللغوية الساعية إلى المحافظة على جامعتها وهويتها الثقافية المتميزة، ويكون ذلك أحياناً في ظل ظروف من التهميش والإقصاء والتمييز. لذلك يمكن تعريف الأقليات اللغوية بأنها جماعات تستخدم لغة مختلفة عن اللغة الرسمية أو الوطنية داخل الوطن بهدف المحافظة على جامعتها وهويتها الثقافية المتميزة، ويكون ذلك أحياناً في ظل ظروف من التهميش والإقصاء والتمييز.

٢- انواع الاقليات و التوزيعهم الجغرافية في كوردستان العراق:

يمتاز الواقع السكاني في اقليم كوردستان بتداخل الفئات العرقية والمذهبية والدينية في بعض المحافظات بالشكل الذي يصح عدها نماذج مصغرة للتنوع الاثني مثل الموصل وكركوك، ففي دراسته الرصينة «العراق الشمالي» يذكر الدكتور (شاكر خصباك) هذه الحقيقة في معرض حديثه عن الموصل حيث: « يمكن القول ان محافظة نينوى تمثل أشد المحافظات الشمالية تعقيداً من الناحيتين (الدينية والعرقية)، وهي في الحقيقة أشبه بمتحف (للتنوع)، ففي هذه المحافظة يعيش جنباً الى جنب كل المجموعات السكانية (الفئات العرقية) مثل المجموعة العربية و المجموعة الكردية و المجموعة السريانية و المجموعة التركمانية، وفي كثير من المواضع تتداخل هذه المجموعات تداخلاً شديداً بحيث يبدو من الصعب تحديد مناطق خاصة بها. كذلك تتباين الأديان والعقائد لدى هذه المجموعات تبايناً كبيراً، فهناك الدين الإسلامي وهو الدين السائد، والدين المسيحي بمذاهبه المتعددة بالإضافة الى الديانة الأيزيدية» (طالب، ١٩٩٥، ص٧٧).

يؤكد هذا التعايش في منطقة جغرافية محددة، وللمجموعات وفئات عرقية ودينية متنوعة، ولفترات تاريخية طويلة، على التجانس او على الأقل عدم التنافر، وذكرنا سابقاً ما سجله بعض الرحالة الأجانب عن مقدار التسامح الذي يلاقه المسيحيين في الموصل، ولن يقلل من شأن هذا

مجموعة من أفراد أو أسر تعيش مبعثرة في أرجاء الدولة وبين أهلها. إذا لم تشترك أعضاؤها في خصائص مشتركة تميزهم عن غيرهم من جهة وتوحدتهم حولها من جهة أخرى، وعليه يشكلون تجمعاً واضحاً المعالم.

٢-٢-١: العامل العددي : ويعني ذلك توفر عدد كاف من الأفراد يشكلون مجموعة وطنية حقيقية وليست مجرد جماعة حاملة في مشهد فلكلوري محلي، مع وجوب وجود تجانس ديني، لغوي، ثقافي، تاريخي بين أعضائها.

٣-٢-١: العامل النفسي

ويقصد به أن الجماعة المتجانسة لا يطلق عليها مصطلح اقلية إلا إذا أحست بوضعها عن وعي تام بواقعها وتصرفت على أساسه في كل تفاعلاتها مع المحيط الداخلي والخارجي على حد سواء

١-٢-٤: العامل الجغرافي: تشكل الرقعة الجغرافية الوعاء الذي تنصهر وتتفاعل كل الخصائص والمقومات التي تبلورت بين أفراد الأقليات مثل عوامل الدين واللغة والتقاليد والعرق.... فيه مع الزمن، وتلتصق بالأقلية مبرزة شخصيتها ومن هذه العوامل التي تتفرع بالاشتراك في وطن واحد لجماعة ما نذكر منها الاسم والماضي المشترك والتاريخ والثقافة والتضامن

هناك جملة من العناصر التي تؤدي بدورها إلى قيام القومية وخلق هذا النوع من الشعور، وذلك يعود إلى طبيعة الظاهرة نفسها، وعليه تصنف الأقليات إلى: (أحمد عطية، ١٩٦٨، ٦٦).

١- الأقليات القومية والأثنية: لفظ الأثنية يشمل الخصائص البيولوجية والثقافية والتاريخية جميعها، أما الأقليات القومية تمثل مجموعة من الأشخاص الذين يملكون بالإضافة إلى خصائص الأقليات الإثنية الرغبة في عملية صنع القرار السياسي بصفتهم (١) جماعة مستقلة عن الأفراد داخل الدولة

٢- الأقليات الدينية: ويدخل في ذلك المذهب داخل الدين الواحد كالكاثوليك، والأرثوذكس، والبروتستانت داخل المسيحية، والسنة والشيعية والدروز والعلويين داخل الإسلام.

٣- الأقليات اللغوية: تُعد اللغة عنصراً مركزياً في طبيعة

خطورة الأقلية وتهديدها على الأمن القومي للدولة، وهم غالباً يكونوا منتشرين داخل الدولة أو يتمركزون بشكل ما في منطقة أو مناطق معينة، بحيث يمكن رسم خط واضح لتواجدهم ومن الطبيعي إن يكون انتشار الأقلية داخل أجزاء الدولة يسهل من اندماجهم داخلياً، تمركزهم بشكل واضح في منطقة معينة فقد يعطى قدراً من القوة للأقلية بالمطالبة بالانفصال عن الدولة. يمكن دراسة التوزيع الجغرافي للأقليات في إقليم كردستان كالتالي:

٣-١/الأقليات القومية:

٣-١-١-التركمان: هم من قبائل الاغوز الذين نزحوا من اسيا الوسطى وسموا بالتركمان بعد اسلامهم (محمد، ١٩٩٨، ص ٧٧) والاغوز هم جماعة من الترك كانت تسكن الاقليم بين بحر خزر ونهر سيرداريا (واثنيًا ينتمي التركمان الى نفس العرق التي ينتمي اليها الترك والقرغيز الاوزبك والطاجيك والاذر، ومن الناحية التاريخية يرجع تواجد التركمان في اقليم كردستان والعراق الى سنة ٥٤ هجري (٦٨٣ ميلادي) عندما اختار والي خراسان عبيدالله بن زياد الفما مقاتل بعث بهم الى العراق واسكنهم البصرة (محمد، ٢٠١٠، ص ٦٢). كما شاركوا في جيش ابو مسلم الخراساني اثناء زحفه نحو العراق حوالي سنة ١٣٢ هجري (١٤) استمر توافد التركمان عبر العهود اللاحقة وتم اسكانهم في مناطق التماس بين الاليات الجنوبية والشمالية، لم يتفق المؤرخون على راي محدد بشأن اسم تركمان بل هناك اجتهادات مختلفة منهم من يؤكد على ان التسمية بما تكون قد استحدثت في حياة التركمان حيث كانوا يقومون بالترجمة بين الاتراك والعرب بعد الفتح الاسلامي للبلاد ماوراء نهر جيحون (الضابط، ١٩٦٠، ص ٧٦). اما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للتركمان فانهم يتوزعون على امتداد خط التماس بين المناطق الكوردية والمناطق العربية ابتداء من ناحية سنجار مروراً بمركز قضاء تلعفر في محافظة نينوى وبعدها بمدن وقصبات اربيل وصولاً الى مدينة كركوك تازة خورماتوو وكفري وقرتبه انتهاءً بمدينة خانقين ومندي في محافظة ديالى. الا ان هذا لا يعني عدم وجود تركمان في مناطق اخرى بل لاسباب تاريخية وسياسية واقتصادية قد انتشروا بعيد عن هذه الخط. وهذا وبالنسبة

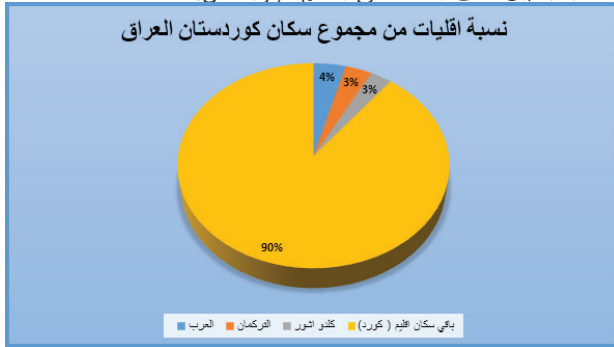
التعايش، بعض الأحداث الدامية التي شهدتها الموصل، كما في أحداث اذار ١٩٥٩ عندما حصل نزاع بين مكونات ابناء الموصل وسقطت دماء غزيرة، والتي ربما أعطت دلالات تعصبية بين الفئات، إلا ان المتمعن في أسبابها ودوافعها يجد انها حيكت او كرسست بفعل قوى خارجية أرادت من هذه الأحداث تحقيق أهداف محددة (محمد، ١٩٩٨، ص ٧٣). أما عن كركوك فتسكنها القومية الكردية الى جوار القومية التركمانية والقومية العربية، وهو امر يتعدى توصيف التعايش، ويدخل في مجال التصاهر والاندماج. وهذه النماذج تكشف ان علاقات فئات التنوع غير تنازعية في دوافعها الاجتماعية، استناداً الى فرضيتنا القائلة: ان الصراع بين فئات التنوع لا ينتج عن تعصب أساسه العرق او الدين او الطائفة، ولكن هناك أجندات وعوامل خارجية توظف هذا التنوع وتحوله الى صراع، مما يؤثر في اندماج وتلاحم البنية الاجتماعية في المجتمع اقليم كردستان العراق. يمتاز تكوين سكان اقليم كردستان بوجود التنوع القومي والديني على النحو الآتي:

- ١-٢-الأقليات العرقية: وهي أقلية تعيش داخل اقليم كردستان تختلف عن السكان الأصليين باللغة، ويكثرون في معظم الحالات متجمعين في منطقة جغرافية محددة او غير محددة. ويوجد في اقليم كردستان اقليات قومية منها:
 - ا-التركمانية
 - ب-العربية
 - ج-كلدواشورية
- ٢-٢-الأقليات الدينية: وهم أقلية دينية، اي يختلفون عن السكان الأصليين في ديانتهم ولا شرط إن تختلف لغتهم، والشرط الجازم هنا هو الاختلاف في الدين وعادة يعيشون منعزلين بل بين السكان الأصليين ويوجد في اقليم كردستان اقليات دينية منها:
 - أ.الأقلية المسيحية:
 - ب.الأقلية الايزيدية:
 - ج.الأقلية الكاكائية

٣-٢-التوزيع الجغرافي للأقليات بإقليم كردستان: وهو من الأمور المهمة في علاقة الدولة بالأقلية ومدى

مصدر:بیانات جدول رقم (١)

٣-٢- /الاقليات الدينية في اقليم كردستان:



يعد الدين احد القوى المحركة للفكر البشري والمكونة للحضارة الانسانية بل والميسرة للعديد من القيم والمفاهيم التي تنعكس على البشر في مجالات العلاقات والتراث والانجازات بمختلف محاورها التي تشمل السلوك، اللغة والمعرفة والآداب والفنون. ومما لاشك فيه ان قيام بعض الحروب التي نشئت بين البشر كانت بتأثير او بدعوى الدين كالحروب الصليبية التي اندلعت في الشرق وقادتها بعض الدول الأوروبية خلال العصور الوسطى (الزوكة، ٢٠٠٨، ص ٤٠)

كما يعد الدين من ابرز الظواهر البشرية التي تنظم سلوك الملايين من الناس، ومما لاشك فيه ان الانسجام الديني في دولة ما يكون مصدر قوة لتلك الدولة، وبالعكس ذلك فان التعدد والتعقيد الديني او المذهبي يؤدي الى ضعفها لانه يكون سببا في تفكيك وحدتها، ويعتبر كردستان العراق من الدول التي تتصف بالتنوع الديني على الرغم من ان هناك نسبة كبيرة من سكانه مسلمين، الا ان وجود الأقلية الدينية الاخرى فيه ومنذ آلاف السنين يجعلها محط احترام وتقدير كل أبناء العراق، وعلى العموم يقسم كردستان العراق من حيث التركيب الديني الى :-

٣-٢-١- المسيحيون :- وهم من ابرز الاقلية الدينية في العراق و كردستان، ذات تاريخ وحضارة قديمة تعود لآلاف السنين اذ ترجع إرهابات الديانة الأولى وما رافقها من حملات تبشيرية قام بها المستشرقون الأوائل، اذ كان التبشير في ذروته في أعقاب سقوط أورشليم على يد (طيطس) سنة ٧٠ ميلادية. وهناك من يشير الى ان بدايات هذه الديانة في

لتوزيعهم الجغرافي على محافظات اقليم كردستان ونسبهم بحسب البيانات والوثائق الحكومية فقد اشارت معلومات (جدول ١) الى انه حتى اواسط ستينيات القرن الماضي ان محافظات الاقليم كانت تضم اكبر نسبة منهم من مجموع التركمان في العراق بحوالي ٩٣% من مجموع تركمان العراق، وفي آخر تعداد اجري على مستوى القوميات عام ١٩٧٧ فقد بلغت نسبة التركمان اقل من ٣% من مجموع سكان اقليم كردستان (فتح الله، ٢٠٠٢، ١٨٧).

٣-١-٢- الكلدو الآشوريين (او الآثوريون) تعد هذه تسمية ذا طابع سياسي جديد اختارتها الاحزاب المسيحية في الاونة الاخيرة في العراق وافقت عليها الكنيسة بهدف الدمج وازفاء صبغة اثنية واحدة على جميع الطوائف المسيحية المتفرقة والتخلص من تعدد التسميات (الكلدان، السريان، الارمن، الاشور) تاريخياً فانهم احد أقدم الشعوب السامية التي عاشت في العراق منذ الألف الرابع قبل الميلاد، شأنهم شأن أشقائهم الآراميين والكلدانيين، او جيرانهم السومريين والبابليين وسواهم، وقد أقاموا دولة مستقلة منذ عهد سحيق في شمال العراق، اذ كانت عاصمتهم آشور.

يمثل الآشوريون والآراميون والكلدانيون بمجموعهم أقلية قومية لها حقوقها ومكتسباتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويتركزون في مناطق اقليم كردستان مثل اربيل ودهوك. تشير بيانات تعداد عام ١٩٧٧ ان نسبتهم في اقليم كردستان تبلغ ٢,٨% من مجموع الكلي لسكان الاقليم (محمد، ٢٠٠٦، ص ١٣١).

اهم الاقلية القومية في كورستان/العراق

الاقليات	نسبتهم من مجموع سكان اقليم كردستان%
التركمان	٣,٥
الكلدوآشورية	٢,٨

جدول من عمل باحث بالاعتماد على: خليل اسماعيل محمد، ١٩٩٠، اقليم كردستان العراق (دراسات في التكوين القومي للسكان) الطبعة الثالثة، ص ٣٧-٨٨.

شكل (١) اهم الاقلية القومية في كورستان/العراق

مخروطية الشكل ومشوفة اي مقطعة بشكل هندسي، وهناك من اعتقد وجود صلة بين اسم الايزيدية وبين الكلمة السومرية (a - zi - da) المكتوبة بالخط المسامري (جندي، ١٩٩٨، ص ٦٣)

اعتبر الباحث الايزيدي(خليل جندي) اكتشاف صلة قومه بالحضارة السومرية مفتاحا هاما لفك غموض العديد من خبايا الديانة الايزيدية ومعرفة أصولها التاريخية والاجتماعية، وبالتالي وضع حدا لمغالطات العديد من الكتاب والمؤرخين الذين حاولوا تشويه الايزيدية من خلال ربطها بجهات اخرى منها نسبة الايزيدية للأمويين عن طريق الشيخ (آدي او عدي) وقيل انهم من عبدة يزيد بن معاوية، غير ان الكتاب نسوا ان كلمة (ايزد) كلمة قديمة جدا، وتعني بالزرادشتية (الإله المقدس). الا ان الذي يتفق عليه الكثير من الباحثين ان جذورها تتصل بالزرادشتية الديانة الاولى للكورد قبل ان يتحولوا الى الاسلام اما بالنسبة لتسميتهم بعبدة الشيطان فان الايزيدية يتشاءمون من اللعن بشكل عام فضلا عن انهم يرفضون الجمع بين الشين والطاء، لذلك حكم عليهم من قبل الاديان الاخرى بانهم يعبدون الشيطان (جندي، ١٩٩٨، ص ٦٦)، وتبلغ نسبة الايزيدية في الاقليم نحو (٨٦،٠٪) من سكان اقليم حسب تعداد عام ١٩٧٧. ويتركز الايزيديين في محافظة نينوى وتصل نحو (٨٦،١٦٪) من مجموع سكان الموصل (٢٧)، واغلبهم يتواجدون في قضاء (سنجار و تكليف و شيخان و الموصل وتلعفر والبجاج) ولا توجد الا أعداد قليلة جدا في باقي المحافظات العراقية (الحسني، ٢٠٠٨، ص ١٦).

٣-٢-٣- الشبك

طائفة الشبك تتكلم اللهجة الشبكية القريبة من اللهجة الكورانية الكردية و تدين بالدين الإسلامي شيعة وسنة. جغرافيا تنتشر قراهم ومناطقهم حول مدينة الموصل ودخلها و في سهل نينوى وتسمى عند الكورد ب(شبكستان) حيث انهم ينتشرون في حوالي ٧٢ قرية و بلدة في سهل نينوى و ماجاورها. عبود، ٢٠٠٥، ص ٧

٤-٢: أسباب ظهور الأقليات:

٤-١- الموقع الجغرافي لاقليم كوردستان:

كوردستان العراق كانت بعد ثلاث عقود من غياب نبي الله (عيسى) عليه السلام (الخيون، ٢٠٠٥، ص ٤٩٠) وارتبطت المسيحية بالعراق بمختلف أقوامه القديمة على طول عشرين قرنا مضى، وقد واجهت خلالها اليسر والعسر من الامور تبعا للظروف السياسية ولاسيما شخصية الحاكم سواء كان (عربياً او مسلماً او فارسياً او عثمانياً).

لقد كانت السمة البارزة لمسيحيي كوردستان العراق طيلة سنوات تعايشهم مع المسلمين هي التسامح والسلام ومشاركة إخوانهم المسلمين بالسراء والضراء، وعلى صعيد العمل السياسي لم يحصل ان تبوأ مسيحي الحكم في جهة من جهات العراق ماعدا ملوك الحيرة وعدد من الإمارات في الشمال قديماً.

تبلغ نسبة السكان المسيحيين في اقليم كوردستان العراق نحو (٢،١٤٪) نسمة حسب تقديرات عام ١٩٧٧، وبذلك تكون المسيحية ثاني ديانة في العراق و اقليم كوردستان بعد الإسلام، بيد انها أقلية اذا ما قورنت بنسبة الدين الإسلامي.

وهم يتركزون في محافظات محددة من كوردستان العراق، فضلا عن وجودهم في محافظة اربيل ودهوك وبنسب متباينة في المحافظات المذكورة.

٣-٢-٣- الايزيدية

اليزيديون احدى ابرز الطوائف الدينية التي تعيش في كوردستان والعراق منذ قديم الزمن ، وقد تمتعوا بكبيرة الأقليات الدينية بحرية العبادة وممارسة طقوسهم أيام النظام السابق ، لكنهم لم يكونوا ممثلين في السلطة أو الحكومة ويقدر تعدادهم باكثر من ٣٠٠ الف نسمة. - تعددت الروايات والآراء حول أصلهم وديانتهم وحتى تسميتهم، ويعود السبب في ذلك الى عدم وجود تاريخ مكتوب لديهم يدل على اصولهم وديانتهم(جندي، ١٩٩٨، ص ٢٣)، اذ انهم اعتمدوا في تسجيل حوادثهم وعقائدهم على ما يعرف عندهم بـ (علم الصدر) أي الرواية الشفهية، ولكن من الواضح ان لهم عقائدهم وطقوسهم الخاصة بهم، اذ يعتقد الايزيديون كغيرهم من الأديان انهم شعب الله المختار ولهم كتابان مقدسان عرفا باسم (مصحف رش) و (الجلوة) وتتميز أماكنهم المقدسة بأنها قباب بيضاء

اثر كبير على طبيعة التركيب السكاني ولاسيما التركيب القومي (القصاب واخرون، بلاسنه الطبع، ص٢٠٤)

٤- حقوق الأقليات في حكومة اقليم كوردستان:

حقوق الاقليات هي نوع آخر من الحقوق التي دخلت الى القانون الدولي واصبحت جزءا منه مع المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في العام ١٩٦٦ وذلك في السعي لمنح الاقليات الحقوق التي تؤمن حمايتها وتضمن بقاءها واستمرارها ونموها. اذ نصت المادة ٢٧ على انه « لا يجوز في الدول التي توجد فيها اقلية إثنية او دينية اولغوية، ان يحرم الاشخاص المنتمون الى هذه الاقليات من حق التمتع بثقافتهم الخاصة او المجاهرة بدينهم واقامة شعائره او استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الاعضاء الاخرين بجماعتهم» وبناء على هذا النص نستطيع ان نقسم حقوق الاقليات الى ما يأتي: (علام، ١٩٩٤، ص٢٠٤)

١- الحق في الوجود: عدم الوجود هو الموت، بالنسبة للفرد، اما بالنسبة للجماعة فمجرد موت بعض افرادها لا يلغي وجودها، لكن وجود الجماعة يرتبط بوحي اعضائها المتجسد ب: اللغة، الثقافة، الدين، الفهم المشترك لتاريخهم ومصيرهم، وحرمان الجماعة من هذه الحقوق معناه حرمانها من حقها في الوجود.

٢- الحق في الهوية: الحق في هوية مميزة «مستقلة» هو موضوع محمي في القانون الدولي. وجوهر حماية الاقليات هو حماية الهوية المستقلة للاقليات. فمحاولات دمج او استيعاب او تذويب الاقليات في المجتمع قد تدمر هوية الاقليات، وبالتالي تتعرض ثقافات الاقليات الى التدمير وربما الاختفاء بسبب ذوبانها في المحيط الخارجي وعدم نقلها للاجيال الجديدة، وثلاثية الثقافة- الدين- اللغة التي نصت عليها المادة ٣٢ اعلاه تلخص الحقوق التي تشكل الهوية، وعليها حرمان الاقلية من احدي هذه الحقوق هو حرمانها من هويتها.

٣- الحق في عدم التمييز: تشتمل القوانين الدولية المتعلقة بحماية الاقليات على احكام تتناول منع التمييز على اساس: العرق، الدين، اللغة، او الاصل، كما نصت الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان احكاما

لقد ترك الموقع الجغرافي لاقليم كوردستان في الشرق الاوسط اثراً بارزاً في التركيب السكاني، فهي تقع في الجزء الجنوبي الغربي لقارة آسيا وهي همزة وصل بين الحضارات القديمة، خاصة من حيث موقعها الاقتصادي واعتبارها نقطه مهمة للتجارة القديمة والملاحة البحرية قديماً وحديثاً، وقد سلكته جماعات بشرية مختلفة عبر التاريخ فمنها ما عبرته طائفة ومنها ما استقرت فيه واقاموا المستوطنات فيها استفدوا من وفرة المياه وملائمة مناخها وخصوبة تربتها، حيث اسهمت في قيام حضارات عريقة انضوت في كنفها الجماعات الطائفة مما اثر في كثرة اجناسها وعقائدها عدها الباحثون بالمتحف الاثوغرافي كما ذكرنا سابقاً (الطائي، ١٩٩٢، ص١٩٤) وتمثل الأهمية الجيوستراتيجية للإقليم احد العوامل البارزة التي جعلت منه موقعا جغرافيا متميزا وهمزة وصل بين انتقال الجماعات البشرية الغازية وملتقى الاقوام والجماعات المختلفة ومن ابرز من وفد الى المنطقة الشعوب السامية، الفرس، اليونانيون العرب، المغول ثم الاتراك الى جانب الأوربيين خلال التاريخ الحديث.

٤-٢- الاحتلال العسكري:

يعد الاحتلال من العناصر المؤثرة في تواجد الأقليات في كوردستان. فتواجد جزء اكبر من التركمان في مدن كركوك واربيل اضافة الى الاقضية ونواحيهم، يرجع الى الصراع بين الاتراك والقوى الاقليمية الأخرى بحكم موقع الإقليم، وبالتالي ادراك الاتراك مزايها موقع اقليم كوردستان وفضلا عن تأثيرها على خط سير التجارة في اجزاءها الجنوبية. مما دفع بهم الى بناء عدد من المدن على شكل قلاع وحصون لتوطين اتباعهم من الاتراك (شريف، ١٩٨٠، ص٩٠).

٤-٣- الهجرة.

الهجرة احد عوامل الانتقال من مكان إلي آخر سواء كانت هجرة طوعية متمثلة في التجارة قديماً أو هجرة اجبارية مخططة كهجرة العشائر العربية المتنقلة في اعماق أراضي كوردستان. بتشجيع من قبل الحكومة العراقية السابقة ولاسيما في الاجزاء الجنوبية، وهذا الامر كان له

المادة (٤١) على ان العراقيين احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم او مذاهبهم او معتقداتهم او اختياراتهم (اما المادة (٤٣) فقد نصت الفقرة اولا منها على ان) اتباع كل دين او مذهب احرار في ممارسة الشعائر الدينية وادارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية (والفقرة ثانيا من المادة نفسها نصت على ان) تكفل الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها. أكدت المادة الثانية من الدستور على ضمان كامل للحقوق (الدينية) لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسات الدينية كالمسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائيين. (دستور جمهورية العراق، مواد: ٤١-٤٢-٤٣-٣٩-١٤، ص ٢٢-٢٣)

٤-١-١-٢ الاطار القانوني لحقوق الأقليات في اقليم كوردستان:

بسبب عدم اقرار دستور اقليم كوردستان نضطر الى الاعتماد على قوانين الوزارات في حكومة اقليم كوردستان لغرض اقرار وتنظيم حقوق الأقليات الدينية والقومية. لذلك نتحرى في ثانيا هذه القوانين بهدف معرفة حقوق الأقليات الدينية والقومية وعلى نحو الاتي (قوانين وزارات حكومة اقليم كوردستان):

١: الحق في التعليم والتربية: اقرت حقوق الاقليات في قانون وزارة التربية من خلال حصول التركمان والكلدان والسريان والاشوريين حق تعليم بلغتهم الام، اضافة الى تخصيص مديريتين في ديوان الوزارة، احدهما خاصة بالاشرف على التعليم التركماني واخرى خاصة بالاشرف على التعليم الكلدان السرياني والاشوري، تقوم هاتان المديريتان بادارة العديد من المدارس في اقليم كوردستان.

٢: الحقوق الدينية: تخصيص مديريتين عامتين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في الاقليم، اولها خاصة بادارة شؤون الاقلية الايزيدية واخرى ادارة الشؤون المسيحية.

٣: حقوق ثقافية: حسب قانون وزارة الثقافة في اقليم كوردستان عدد ١٤ لسنة ٢٠٠٧، يتكون هيكل الوزارة من عدد من المديريات العامة، اثنتين منها خاصة بالاقليات الدينية والقومية اولها تحت مسمى المديرية العامة للثقافة والفنون السريانية التي تأسست عام ١٩٩٦، واخرى

مماثلة لمناهضة التمييز. مثال على ذلك نصت المادة الاولى من اعلان الامم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري على ان «يمثل التمييز بين البشر بسبب العرق او اللون او الاصل الاثني اهانة للكرامة الانسانية ويجب ان يدان باعتباره انكارا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة وانتهاكا لحقوق الانسان والحريات الاساسية المعلنة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وعقبة دون قيام علاقات ودية وسلمية بين الامم وواقعا من شأنه تعكير السلم والامن بين الشعوب» (علام، ١٩٩٤، ص ٢٠٤)

٤-١-١-١ الاقليات في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥

ان الحماية الدستورية للمعتقدات الدينية للاقليات المختلفة تاتي مكملة للحماية الدولية وتعد تطبيقا لها، لكن مثل هذه الفعالية تكون متوقفة على سياسة حياد الدولة ازاء الاديان المختلفة، فليس للدولة ان تتعاطف مع اي معتقد ديني ولا ان تحكم على قيمة او صحة اي دين، بل عليها ان تتبنى موقفا اساسيا قوامه التسامح والمساواة في المعاملة ازاء الاقليات المختلفة ضمن اطار المصلحة العامة، ولا يتنافى مع مبدأ حياد الدولة اعتناقها لدين معين (شرط ان لا يؤثر اعتناق الدولة لاحد الاديان على الاديان الاخرى ولا يحول دون اتباع الناس لاديان مختلفة ولا يمنع ممارستهم لشعائرهم الدينية ما داموا ملتزمين.

وجاءت مواد الدستور مطابقة لما نصت عليه الاتفاقيات الدولية بشأن حماية الاقليات، فأحكام عدم التمييز الموجودة في المادة ٢٦ من المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، متبناة في الدستور العراقي، فالعراق طرف في اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهي تفرض التزامات على مؤسسات الدولة العراقية بحظر التمييز. لذا يوفر الدستور العراقي اطارا قانونيا لوضع تشريعات ضد التمييز، إذ نصت المادة ١٤ على أن جميع العراقيين متساوون أمام القانون من دون تمييز، وتكفل الدولة بموجب المادة المذكورة تكافؤ الفرص لجميع العراقيين، وتتخذ إجراءات فاعلة لضمان ذلك، كذلك نصت

العراق ايضاً. وقد صوت عليه من قبل نواب الأليات في البرلمان الكوردستاني، والمسألة المهمة في هذا القانون هو تحديد تعريف الاقليات بشكل اكثر تفصيلاً بحيث ذكرت فيها الاقليات الدينية الصابئة المندائية الزردشتية. إضافة الى ذلك فان القانون يؤكد على منح التفرقة والعنصرية ضد اي اقلية مع المحافظة على الحقوق المدنية والاجتماعية والثقافية.

كما ان هناك في قانون مجلس الوزراء مادة تؤكد على مراعاة مشاركة المكونات القومية والدينية في هيكلية حكومة اقليم كوردستان على مستوى الوزراء والمدراء العاميين.

٤-٢- حقوق الأليات في مسودة الدستور اقليم كوردستان العراق.

وسط هذه التحديات التي تواجه إقليم كردستان، تُبذل جهود لصياغة دستور يوضح المستقبل، وأشكال السلطة، ونوع نظام الحكم الذي يراه العديد من المراقبين. بأنه لو تحقق الامر وفقاً لما تخطط حكومة اقليم كوردستان فأن نقلة نوعية وتغيرات جذرية ستحدث في الاقليم، ومع هذه الموجة الكبيرة من التحديات تنظر الاقليات - المكونات الدينية والقومية والاثنية في اقليم كوردستان (اليزيدية - المسيحية - الكاكائية - الزرادشتية - البهائية والصابئة المندائية) و (الشبك والتركيان والسريان، الكلدان، الاشوريين والارمن) الى مستقبلها بمنظار دستور يضمن هويتهم ويحقق الاستقرار ويضمن حقوقهم وتصبح سندا نحو مستقبل افضل لهم.

كما ان الضمان الدستوري لهذه الحقوق عاملاً مهماً في بناء الثقة بين المكونات المكونة لها، كما سيعزز مكانتها كعرض للرؤى المختلفة في إدارة التعددية والتنوع في كوردستان العراق. لذلك فإن الأهمية التاريخية لدستور كوردستان تعزز فرصة هذا الأمر، وستكون أيضاً عاملاً مهماً في إقامة نظام وفق التركيبة الديمغرافية. ويشعر الجميع بأنهم مساهمون في البناء الوطني لهم حقوق

باسم مديرية الثقافة والفنون التركمانية. كلتا مديرتين يقتصر مهامهم على الجوانب الثقافية والفنية للاقليات السريانية والكلدانية والتركمانية.

٤- الحقوق المدنية: أقرت حكومة اقليم كوردستان ضمن قانون اللغة الرسمية العدد ٧ للسنة ٢٠١٤، بان اللغة التركمانية والسريانية والارمنية هي اللغات الرسمية في المناطق التي غالبيتها من الاقلية التركمانية او الكلدان و اشورية والسريانية.

٥: حقوق الأليات في قوانين انتخابات اقليم كوردستان: يتضمن قانون انتخابات اقليم حقوق واضحة للاقليات على نحو التالي:

١- جاء في قانون انتخابات برلمان كوردستان نسبة تخصيص للاقليات على النحو الآتي:

١- خمسة مقاعد للكلدان السريان والاشوريين.

٢- خمسة مقاعد للتركيان.

٣- مقعد واحد للارمن.

ب- جاء في قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي في اقليم كوردستان عدد ٤ للسنة ٢٠٠٩. اقرار نسبة مشاركة الاقليات الدينية والقومية في مادة ٣٢ على النحو الآتي:

١- محافظة دهوك: تخصيص مقعدان للكلدان السريان ومقعد واحد للارمن.

٢- محافظة اربيل: تخصيص مقعدان للكلدان السريان وثلاثة مقاعد للتركيان.

٣- محافظة السليمانية: تخصيص مقعد واحد للكلدان السرياني والاشوري.

٦- جاء في قانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في اقليم كوردستان لاسيما في المادة الخامسة منها ان تشكيلة مجلس الهيئة يتكون من تسعة اعضاء ومن ضمن هذه الاعضاء خصصوا للاقليات.

٧- قانون المحافظة على حقوق أليات كوردستان: شرع برلمان اقليم كوردستان /العراق في ٢١ نيسان عام ٢٠١٥ قانون حماية الاقليات التي تعتبر الأولى من نوعها، ليس على مستوى اقليم كوردستان فقط، بل على مستوى

اللغة الكردية والعربية في الوحدات الإدارية التي يشكل الناطقون بها كثافة سكانية، وينظم ذلك بقانون. ثالثاً: تعتمد المادة (٤) من الدستور الاتحادي بخصوص اللغة الرسمية أينما وجد المجال القانوني لتطبيق أحكامها في إقليم كردستان.

الباب الثاني: الحقوق الأساسية

الحقوق المدنية والسياسية

المادة (١٨) الالتزام والتطبيق:

أولاً: تلتزم سلطات إقليم كردستان التشريعية والتنفيذية والقضائية بالحقوق الأساسية الواردة

في هذا الدستور باعتبارها تشريعاً أساسياً واجب التطبيق والتنفيذ لكونها حقوقاً أساسية لمواطني الإقليم. ثانياً: تكون النصوص والأحكام الخاصة بالحقوق الأساسية في هذا الدستور ملزمة للشخص الطبيعي والمعنوي كلما أمكن تطبيقها، مع الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة الحق وطبيعة الواجب الذي يفرضه ذلك الحق.

ثالثاً: تنطبق الحقوق الأساسية للشخص الطبيعي في هذا الدستور على الشخص المعنوي أيضاً داخل إقليم كردستان إذا كانت طبيعته قابلة لذلك.

المادة (١٩) يدور نص هذه المادة حول الكرامة والحياة والحرية:

أولاً: كرامة الإنسان مصونة، واحترامها وحمايتها واجباً على سلطات الإقليم كافة.

ثانياً: لكل فرد الحق في الحياة والحرية، ولا يجوز حرمانه منهما أو تقييدهما إلا وفقاً للقانون.

سادساً: لكل شخص الحق في الأمن الشخصي.

سابعاً: لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية والمنزلية وجميع اتصالاته، وتتمتع المساكن وما في حكمها بحرمة، ولا يجوز انتهاكها أو دخولها أو تفتيشها أو مراقبتها إلا بموجب القانون، وبناءً على أمر قضائي، كما يحظر تفتيش أي شخص أو ممتلكاته دون مسوغ قانوني. تاسعاً: لا إكراه في الدين، ولكل شخص الحق في حرية الدين والعقيدة والفكر والضمير، وتكفل حكومة الإقليم ضمان حرية المسلمين والمسيحيين والإيزيديين وغيرهم في ممارسة عباداتهم وشعائرهم وطقوس دياناتهم دونما تعرض، وضمان

وعليهم واجبات. وهنا قررنا أن لجنة صياغة الدستور ستستخدم بعض المواد أو البنود الرئيسية الواردة في مسودة نص دستور إقليم كردستان عام ٢٠٠٩ كأساس لصياغة دستور جديد، على الرغم من أن بعض المشاريع الرئيسية التي تنطوي على هذه المكونات تتمتع بحماية أفضل من أي دولة في المنطقة ووفقاً لما ورد في إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ بشأن الحقوق الدينية والقومية والعرقية، قد تختلف المكونات الوطنية واللغوية، على النحو التالي، من مكون إلى آخر، ولكنها في النهاية تركز على الدولة والحقوق المضمونة لهذه الحقوق: (مسودة الدستور إقليم كردستان العراق، ٢٠٠٩، صفحات متعددة)

المادة: ٥

ينص هذه المادة على ان شعب اقليم كردستان يتكون من الكرد، التركمان، العرب، الكلدان والسريان و٥الأشوريين، الأرمن وغيرهم ممن هم من مواطني اقليم كردستان. المادة: ٦

يقر هذا الدستور ويحترم الهوية الإسلامية لغالبية شعب كردستان العراق، ويقر ويحترم كامل الحقوق الدينية للمسيحيين والأيزيديين وغيرهم، ويضمن لكل فرد في الاقليم حرية العقيدة وممارسة الشعائر والطقوس الدينية، وإن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر أساس للتشريع ولا يجوز:

أولاً: سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الاسلام.

ثانياً: سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

ثالثاً: سن قانون يتعارض مع الحقوق والحرريات الأساسية الواردة في هذا الدستور.

المادة: ١٤

ينص المادة على اهم اللغات السارية في كردستان العراق على نحوالتالي:

أولاً: الكردية والعربية لغتان رسميتان في إقليم كردستان، ويضمن هذا الدستور حق مواطني اقليم كردستان في تعليم أبنائهم بلغتهم الأم، ويشمل ذلك اللغة التركمانية والسريانية والأرمنية، في المؤسسات التعليمية الحكومية وفق الضوابط التربوية.

ثانياً: التركمانية والسريانية لغتان رسميتان الى جانب

وتلتزم سلطات اقليم كردستان بمحاربة الارهاب بجميع أشكاله والعمل على حماية أراضي الاقليم من أن تكون مقرأً أو معبراً أو ساحة لنشاطه.

٦- على الحزب ان يعلن عن موارده ومصادر تمويله وكيفية التصرف بها للسلطة المختصة قانوناً.

تاسع عشر: يحظر الطرد الجماعي.

عشرون: لكل شخص الحق في التملك والإرث والوصية في حدود القانون بممتلكاته التي حصل عليها بطريقة مشروعة والملكية الخاصة مصنونة ولا يجوز نزعها أو الحرمان منها إلا للمصلحة العامة وموجب القانون لقاء تعويض عادل وفوري يدفع في موعد لا يتجاوز تاريخ رفع يد المالك عنها إلا بموافقة التحريرية.

المادة (٢٠) المساواة:

أولاً: الجميع سواسية أمام القانون.

ثانياً: تحظر جميع أشكال التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الخلفية

الاجتماعية أو الجنسية أو الأصل أو الدين أو المعتقد أو الفكر أو العمر أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، أو الإعاقة، ولا يمنع مبدأ المساواة تصحيح آثار وتبعات الظلم الواقع في الماضي من قبل أنظمة الحكم السابقة بحق مواطني كردستان العراق ومكوناته القومية والدينية واللغوية.

ثالثاً: الرجال والنساء متساوون أمام القانون وعلى حكومة الاقليم السعي لإزالة كل ما يعتبر عقبة تحول دون المساواة في الحياة والحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتكفل حكومة الاقليم تمتع الجميع بحقوقهم المنصوص عليها في هذا الدستور والمواثيق الدولية المصادق عليها من قبل دولة العراق.

حرمة الجوامع والمساجد والكنائس ودور العبادة، ولصون حرمتها ووقديتها رسالتها يحظر اتخاذ الجوامع أو المساجد أو الكنائس ودور العبادة ساحة لممارسة النشاط الحزبي أو السياسي.

سادس عشر: تكفل حكومة الاقليم حماية الملكية الفكرية وحقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة.

سابع عشر:

١- لكل شخص الحق في حرية التجمع وتشكيل الجمعيات والروابط والاتحادات، وتسعى سلطات الاقليم لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني واستقلاليتها، كما ان لكل شخص الحق في التظاهر والاضراب السلمي وفق القانون.

٢- تحظر الجمعيات التي تتعارض أهدافها أو أفعالها مع أحكام هذا الدستور والقوانين أو تتخذ موقفاً مضاداً للتعايش السلمي والتقارب بين المكونات القومية أو الدينية لشعب كردستان العراق.

ثامن عشر:

١- حرية تأسيس الأحزاب مكفولة وتنظم وفق القانون على أن تلتزم في نظامها الداخلي وتنظيماتها ونشاطها وحقوق أعضائها بالمبادئ الأساسية للديموقراطية وحقوق الانسان وأحكام هذا الدستور واحترام علم كردستان ونشيد الوطن.

٢- لا يجوز أن يكون الحزب فرعاً لحزب اجنبي أو تابعاً لمصالح وجهات أجنبية.

٣- يعتبر الحزب الذي يسعى من خلال أهدافه أو نشاطه إلى المساس بالنظام الأساسي الديموقراطي لاقليم كردستان أو ازالته أو تهديد وحدة الاقليم أو التعايش السلمي بين مكوناته القومية أو الدينية مخالفاً للدستور وتكون المحكمة الدستورية هي الجهة المختصة لاتخاذ القرار في ضوء المخالفة الدستورية المنسوبة إليه ومدى خطورتها.

٥- يحظر كل كيان أو نهج يتبنى الفكر الفاشي أو العنصري أو الارهابي أو التكفيرية أو التطهير العرقي أو الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يمجّد أو يروج أو يبرر له،

المادة (٢١) حقوق المواطنة:

أولاً: لكل مواطن أكمل (١٨) عاماً من عمره الحق في التصويت في أي انتخاب أو استفتاء ينظم في المنطقة التي يقيم فيها داخل اقليم كردستان.
ثانياً: لكل مواطن أكمل (١٨) عاماً الحق في تقلد الوظائف العامة.

ثالثاً: حرية الإقامة والتنقل والسفر مكفولة في حدود القانون.

رابعاً: لكل مواطن الحق في تقديم شكاوى أو عرائض إلى سلطات الاقليم وليس لها رفض تسلّمها وله الحق في تلقي اجابة سريعة وان رفض استلامها او تأخير البت فيها دوماً مسوغ قانوني يوجب المسؤولية القانونية.

الحقوق القومية والدينية للمكونات المختلفة في اقليم كردستان العراق
المادة (٢٩):

للأشخاص المنتمين الى إحدى المكونات القومية أو الدينية في الاقليم الحق في الاعتراف القانوني بأسمائهم ولهم الحق في استخدام أسماء الأماكن المحلية التقليدية بلغتهم مع الالتزام بأحكام قانون اللغات النافذ في اقليم كردستان.
المادة (٣٠):

أولاً: لا يجوز فرض أحكام الأحوال الشخصية لأتباع ديانة على اتباع ديانة أخرى.

ثانياً: لأتباع الديانات والطوائف غير المسلمة كالمسيحيين واليزيديين وغيرهم إنشاء مجالسهم الدينية واتباع الأحكام الخاصة بأحوالهم الشخصية التي تحدد بقانون وتنظر فيها محكمة المواد الشخصية وتبقى أحكام القوانين المتعلقة بالمواد الشخصية الخاصة بهم نافذة ما لم يتم تعديلها أو الغاؤها بقانون.

المادة (٣١): التزام السلطات بضمان المساواة

على السلطات في اقليم كردستان ضمان تحقيق مبدأ المساواة الفعالة والعمل على تحقيقها بين الأشخاص المنتمين الى المكونات القومية أو الدينية وتهيئة الظروف الكفيلة بالحفاظ على هويتهم واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيزها.

المادة (٣٢): التزام السلطات بتجنب الاستبعاد القسري

أولاً: على السلطات في الاقليم حماية الأشخاص المنتمين الى المكونات القومية أو الدينية من أي إجراء يهدف الى الاستبعاد القسري وعليها دعم وتشجيع الاشخاص المنتمين اليها في انشاء الرابطات والجمعيات الخاصة بهم والحفاظ على استمراريتها.

ثانياً: تلتزم حكومة اقليم كردستان بمنع التغيير عمداً في نسبة السكان في المناطق التي يسكنها مكون قومي أو ديني، دون المساس بعملية ازالة آثار التعريب والتهجير القسري اللذين قام بهما النظام البعثي في كركوك والمناطق الاخرى من كردستان العراق.

المادة (٣٣):

تقوم السلطات في اقليم كردستان بتعزيز مبدأ الاحترام المتبادل بين جميع الأشخاص المقيمين في الاقليم، وخصوصاً في مجالات التعليم والاعلام والثقافة العامة، وتهيئة الظروف اللازمة للأشخاص المنتمين الى المكونات القومية أو الدينية للمشاركة في جميع مجالات الحياة مشاركة فعالة.

المادة (٣٤):

لكل مكون ديني في الإقليم الحق في تأسيس مجلس لتطوير وتنظيم شؤونه الثقافية والاجتماعية والتراثية وتنميتها وينظم ذلك بقانون.

المادة (٣٥):

يضمن هذا الدستور الحقوق القومية والثقافية والإدارية للتركمان، العرب، الكلدان والسريان والأشوريين، الأرمن بما فيها الحكم الذاتي حيثما تكون لأي مكون منهم أكثرية سكانية وينظم ذلك بقانون.

نتائج البحث:

١- يمتاز اقليم كردستان العراق بوجود المناطق الجغرافية الفريدة من نوعها بسبب التنوع الكبير الذي يحتويه ارضها من حيث الاقليات التي تعيش فيها لدرجة انها عرفت بالمتحف الاتنوغرافي.

٢- ان الموقع الجغرافي لاقليم كردستان والاحداث التاريخية التي مرت بها المنطقة كان لها دور كبير في التنوع القومي للاقليم ولاسيما العامل السياسي منه المتمثل بسياسة الحكومات العراقية المتعاقبة في اسكان العرب في

مناطق اقلیم كوردستان.

- ٣- ان مجرد وجود مجموعة سكانية قليلة العدد مقارنة بالعدد الكلي لسكان دولة يعتبر اقلية ما لم تتوفر فيها شروط اخرى ولاسيما (اللغة والاصل والتاريخ)
- ٤- اقرار حكومة اقليم كوردستان حقوق الاقليات في جميع مجالات الحياة السياسية منها والاقتصادية والثقافية وذلك من خلال اعطاء الحرية الكاملة لهم في كافة الشؤون السياسية والاجتماعية.
- ٥- اقرار مسودة الدستور اقليم كوردستان العراق كافة الحقوق للاقليات في مجالات المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية.

اقتراحات البحث:

- ١- الإقرار بالتعددية الثقافية والسياسية، في إطار وحدة الكيانات السياسية القائمة هو، على الأرجح، السبيل الأكثر ملاءمة لحل عقليات واقعية، وغير مكلفة كبديل عن الصيغ الانفصالية أو العنيفة من كل الأطراف المعنية، وبما يضمن حقوق الإنسان وحقوق الجماعات التي يتكون منها المجتمع، وبما يضمن كذلك نمو وتفاعل وبالإرادة الطوعية الحرة.
- ٢- تعزيز الوعي الثقافي المشترك، وترسيخ مبادئ الحوار الديمقراطي واحترام الرأي الآخر، فضلاً عن احترام كل جماعة للجماعات الأخرى وثقافتها.
- ٣- اللجوء إلى الحلول الوسطى الممكنة لمواجهة القضايا التي يختلف عليها بالجماعات من جهة، والسلطة المركزية الملتزمة بضمانات دستورية وقانونية، تعرف بالديمقراطية من جهة أخرى.
- ٤- منع التعصب أو الكراهية بين الجماعات والقضاء على الأمور التي تساعد على ظهورها، واصغاء روح تعاون ازدهار ثقافتها المتنوعة، وبما يضمن بقاء الكيانات السياسية القائمة أو تطويرها بالأشكال المناسبة.
- ٥- إستعجال في الاقرار والتصويت على دستور اقليم كوردستان العراق، لان فيها كثير من الحقوق والامتيازات للاقليات القومية و الدينية في منطقة الدراسة.

المصادر والمرجع:

- ١- إبراهيم، سعد الدين، ١٩٩٢، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح، الكويت.
٢. قانون وزارة الثقافة لإقليم كوردستان رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٧
- ٣- نصر الدين. قليل، ٢٠٠٢، الحماية الدولية للأقليات، رسالة ماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر
- ٤- سماك، محمد ازهر سعيد، ١٩٨٨، الجغرافيا السياسية اسس وتطبيقات، دار الكتب للطباعة والنشر. جامعة الموصل.
- ٥- عطية، أحمد ١٩٦٨، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- ٦- جاسم، سلطان: ٢٠١٠، مدخل للجغرافيا السياسية، الدوحة، قطر، مركز التنوع للدراسات.
- ٧- طالب، جزا توفيق، ١٩٩٥، سكان اقليم كوردستان دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب جامعة صلاح الدين/اربيل،.
- ٨- الجمهورية العراقية، ١٩٦٠، وزارة الخارجية، حقائق عن الحدود العراقية الايرانية، بغداد، مطبعة الحكومة.
- ٩- حارث، نسرین، ٢٠١٦، حماية الأقليات داخل الدول، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر. البلقايد، الجزائر
- ١٠- محمد، خليل اسماعيل، ١٩٩٩، اقليم كوردستان العراق، دراسات في التكون القومي، ط.
- ١١- خليل جندي، ١٩٩٨، نحو معرفة حقيقة الديانة الايزيدية، السويد.
- ١٢- خنيش أحلام، ٢٠١٦، الحماية الدولية لحقوق الأقليات، رسالة ماجستير مقدم لكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد. بسكرة.
- ١٣- الديب، د. صلاح سعيد إبراهيم، ١٩٩٦: حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام المعاصر رسالة. دكتوراه جامعة القاهرة.
- ١٤- الخيون، رشيد، ٢٠٠٥، الاديان والمذاهب في العراق، ط٢، منشورات لسان الصدق، قم.
- ١٥- عبود، زهير كاظم، ٢٠٠٥، الشبك في العراق، ط ١) دار الوراق، بغداد.
- ١٦- الضابط، شاكر صابر، ١٩٦٠، موجز في تاريخ التركمان في العراق، مطبعة المعارف، بغداد.
- ١٧- بغدادي، عبد السلام، ٢٠٠٢، الوحدة الإفريقية ومشكلة الأقليات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية.

- ١٨- عطوة، فتحي حسن، ١٩٨٨، اضطرابات التبت أسبانيا وأبعادها، مجلة السياسة الدولية.
- ١٩- عبد العزيز، قادري، ٢٠٠٢، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار هومة، الجزائر.
- ٢٠- قانون إنتخابات المجلس الوطني لإقليم كردستان رقم ١ لسنة ١٩٩٢ المعدل.
- ٢١- قانون إنتخابات مجالس المحافظات لإقليم كردستان رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩
- ٢٢- قانون حماية المكونات في إقليم كردستان رقم ٥ لسنة ٢٠١٥
- ٢٣- قانون وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإقليم كردستان-العراق رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧
- ٢٤- قانون وزارة التربية لإقليم كردستان رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ والتعديل الثاني للقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٦
- ٢٥- مالييارد، ١٩٥٧، نواعير الفرات او بين العرب والكردي، ترجمة د. حسين كبة، مطبعة الرابطة، بغداد.
- ٢٦- محمد، حسين محمد، ٢٠٠٦، التنوع الاثني و الديني في كركوك، بنكةى تويزينة و٥، ١٢، اربيل
- ٢٧- الزوكة، محمد خميس، ٢٠٠٨، الجغرافية الحضارية، دار المعرفة لنشر، الإسكندرية.
- ٢٨- مسودة دستور جمهورية العراق، مواد ٤٣، ٤٢، ٤١، ٣٩، ١٤.
- ٢٩- الوترى، منير محمود، ١٩٧٧، المدخل لدراسة المجتمع العربي، مطبعة المعارف، بغداد.
- ٣٠- رشماوي، ميرفت، حقوق الأقليات في القانون الدولي: بعض الإضاءات. تعزيز التربية على حقوق الإنسان وبناء القدرات، موقع منظمة العفو الدولية.
- ٣١- القصاب واخرون، نافع، الجغرافية السياسية، مطبعة جامعة الموصل. بدون سنة الطبع.
- ٣٢- القصاب، نافع، ملامح جغرافية حول استيطان القبائل البدوية المتنقلة، مجلة الجمعية الجغرافية، ١٩٦٤
- ٣٣- نص المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة.
- ٣٤- علام، وائل أحمد، ١٩٩٤، حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية.
- ٣٥- الطائي، يونس عبدالله، ١٩٩٢، دور المرتكزات الجغرافية السياسية في العلاقات العراقية التركية.

كورتەباس

توێژینهوه له بواری چارهسهركردنی گرفتیی كه مینهكان لهو كات و ساتهی جیهان (دیاردهی رابوونی كه مینهكان) به خۆیهوه ده بینن، دیاره ئەمهش به دیاردهیهکی نوێ له پۆژهه لاتی ناوه راسه ههژمار ناکریت به لکسوو په گورپیشهی ده گه پرتیهوه بۆ پاش جهنگی جیهانیی یه کهم، کاتیك زۆرێك له ئیمبراتوریه کانی ئەو سهردهمه تووشی پارچه پارچه و دابه شبوون هاتن بۆ چهند دهولت و ههریمی سهربهخۆی بچوو، لهم کاته دا چهند نهتهوه و ئاینیک تووشی دابه شبوون بوون له ئیوان ئەم دهولتانه بهبێ ئارووی خۆیان بوون به که مینه، ههر ئەمهش وای کرد ئەم دهولتانه بینه ولاتی فره نهتهوه و ئاین، ئەمهی دوایان کاریگهری له سهه قورسایي دهولت به جی هیشته له رووی سیاسییهوه، چونکه ئەو ولتانهی له یهك جور پیکهاتهی ئاینی و نهتهوهن، یه کگرتووترن به بهروارد له گه ل ئەو ولتانهی هه مه چه شنن. بیکومان ئەمهش په نگدانهوهی له سهه ولت به جی ده هیلت له رووه کانی ئابووری، سیاسی، کومه لایه تی و سه ربازییهوه، به تایبهت ئەگه ر ئەم ولتانه ناحه زیان هه بیته له گه ل ولتانی تر، به ئاسانی ده توانیت ئەم هه مه په رنگیه به کار به یتریت بۆ مه به ستهی دابرا و له تله تکردهی ولت له پیکای وروژاندهی پۆخی ده مارگیری ئاینی و نهتهوهیی به دابینکردنی پالپشتهی ماددی و سه ربازی، ئیمهش به هۆی گرنگی ئەم بابه تهوه، بوونی هه مه په رنگی ئاینی و نهتهوهیی له ههریمی کوردستان به باشمان زانی ئەم توێژینهوهیه ته رخان بکهین بۆ باسکردنی دۆخی که مینهکان لهم ناوچهیه، به ئامانجی ده رخستهی راستیی دۆخی که مینهکان له ههریمی کوردستان له رووی ماف و ئه رکه وه، له پیکه ی دابه شکردنی توێژینهوه که بۆ چوار تهوه ر دابه ش بووه. له تهوه ری یه که مدا باسی چوارچیه ی تیوری توێژینهوه که ده کهین، له تهوه ری دووه مدا باسی گرنگترین که مینه ئاینی و نهتهوهییه کان له ههریمی کوردستان ده کهین، به لام له تهوه ری سییه مدا باسی گرنگترین مافه جیاوازه کانی که مینهکان ده کهین، له کۆتا تهوه ریشدا باسی مافی پیکهاته کان ده کهین له په شنوو سی ده ستووری ههریمی کوردستان. توێژینهوه که به چهند راسپارده و ده رته نجامیک کۆتایی دیت.

Abstract

search comes in the problem of minorities at a time that the whole world in the name of Shahdara (the phenomenon of the awakening of national and ethnic minorities), and this is not new in the Middle East, but that historical roots dating back to the beginnings of the first World War when fragmented Empires to small parts and featured self-styled. In the course of many nationalities and religions divided between those countries away from desire and become a minority, and turned to a diverse States, ethnographic exposition of influencing factors in building the political weight of the State, because the State which consists in harmonious and unified entity be stable politically than is reflected on its strength and the regional and international political status, while lead or diversity (ethnic difference) to the instability and weakness of coherence and integration among children of the same society as well as obstruct the Administration and political system of that State Which dilutes at various levels (political, economic, social and military) State especially if enemies are exploiting this multiethnic and then working on ripping its unity through religious overtones and Golden financially and militarily to important subject we saw from personalize the study examined this reality more minorities in Kurdistan Iraq, religious and national first section: and theoretical framework for the concept of minority and second topic: the most important national and religious minorities to Kurdistan, and in the third the decline in minority rights most Bin Kurdistan Finally, we study the problem of minorities handlers on my level and then at the level of the Kurdistan region. the objective of the study is to know the reality of minorities in the Kurdistan region in terms of diversity and rights. In conclusion, the study found a set of recommendations and conclusions

Keywords (components, minority, national minority, religious minority, minority rights)